The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 3, Issue 2, 2025
Page No: 187-197
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.71** **ISI 2024: 0.696**

المجتمع المدني بين الفكر الغربي والفكر العربي: دراسة في المفهوم

فتحي الطيب محمد التريكي*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، القره بوللي، ليبيا

Civil Society between Western and Arab Thought: A Study of the Concept

Fathi Al-Tayeb Muhammad Al-Turaiki *
Political Science Department, Faculty of Economics and Commerce Al Qarbouli, Elmergib University, Libya

*Corresponding author faaltreeki@elmergib.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-04-09 **تاريخ القبول:** 2025-06-10 **تاريخ النشر:** 2025-06-16

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي، مع التركيز على التطور التاريخي للمفهوم في السياق الغربي وتحديات تطبيقه وواقعه في البيئة العربية .تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع المادة العلمية من الأدبيات المتعلقة بالموضوع .يكشف البحث عن تباين كبير بين الرؤى الفكرية الغربية التي تفصل المجتمع المدني عن الدولة وترى فيه مجالًا للحرية والمبادرة الفردية والجماعية، وبين الواقع العربي الذي غالبًا ما يشهد هيمنة الدولة وضعف استقلالية منظمات المجتمع المدني، على الرغم من تزايد أعدادها وتنوع أنشطتها .وتبرز الدراسة أن التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي تشمل القيود الحكومية وغير الحكومية، وضعف الموارد المالية، وتأثير التمويل الأجنبي، بالإضافة إلى نقص الخبرة التنظيمية وغلبة الولاءات التقليدية في بعض الأحيان .وتخلص الدراسة إلى أن ضعف المجتمع المدني في البلدان العربية هو نتاج مباشر للدولة الأمنية وغياب مساحات الحرية الكافية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الفكر العربي، منظمات المجتمع المدني، المشاركة السياسية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، العولمة، التحديات، الاستقلالية.

Abstract
This study aims to analyze and compare the concept of civil society between Western and Arab thought, focusing on its historical development in the Western context and the challenges of its application and reality in the Arab environment. The study employs a descriptive and analytical approach to gather scientific material from relevant literature. The research reveals a significant divergence between Western intellectual visions, which advocate for the separation of civil society from the state and view it as a sphere for freedom and individual and collective initiative, and the Arab reality, which often experiences state dominance and a lack of independence for civil society organizations, despite their increasing numbers and diverse activities. The study highlights that the challenges facing Arab civil society include governmental and non-governmental restrictions, weak financial resources, the impact of foreign funding, in addition to a lack of organizational expertise and the prevalence of traditional loyalties in some instances. The study concludes that the weakness of civil society in Arab countries is a direct result of the authoritarian state and the absence of sufficient freedoms.

Keywords: Civil society, Western thought, Arab thought, Civil society organizations, Political participation, Democracy, Human rights, Globalization, Challenges, Independence.

مقدمة:

منذ ظهور مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات الغربية الحديثة، وهو يثير الكثير من الجدل والنقاش حتى يومنا هذا. وبالتالي، كانت هناك العديد من الاختلافات الجذرية بين الباحثين والمهتمين حول مفهومه . فمثلاً، يرى روسو أن المجتمع المدني هو نقيض للمجتمع الديني، في حين يشير المفهوم في الأدبيات السياسية المعاصرة إلى الوسائط المبادرة، التي تؤكد على علاقة غير مباشرة بين الدولة والمواطنين .أما في المجتمعات العربية، فقد بدأ استخدام هذا المفهوم عندما ساد الاقتناع بأن الدولة (وخاصة بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي)، فشلت في اتخاذ الحلول اللازمة للتحديات الناجمة عن التطورات السياسية والاقتصادية والسكانية التي تواجهها هذه المجتمعات.

إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى بيان مدى توافق مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي والفكر العربي، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما مدى توافق مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والفكر العربي؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن هناك اختلافًا كبيرًا بين الرؤى الفكرية الغربية والرؤى الفكرية العربية لمفهوم المجتمع المدني.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على إحدى القضايا التي مازال المجتمع العربي بعيدًا كل البعد عن فهم وإدراك المقصود بالمجتمع المدني .ونظرًا للحاجة إلى هذا المجتمع ومكوناته التي تساهم في التحول المجتمعي نحو الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وإدارة الخلافات بالطرق السلمية، ونبذ العنف والتسلط بين الدولة والمجتمع.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم المجتمع المدني والتطورات التي لحقت به في التجربة الغربية، وكذلك المشكلات التي تعرض لها خلال نقله إلى البيئة العربية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج الوصف والتحليل في تحليل كلا الأفكار الغربية والعربية في فهم المجتمع المدني .وقد تم جمع المادة العلمية من خلال البحث المكتبي والدراسة التحليلية للأدبيات المتعلقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع من زوايا مختلفة، بعضها يركز على دور المجتمع المدني في إرساء الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، والبعض الآخر يركز على علاقة المجتمع المدني بالدولة والحكومات .ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. أماني قنديل، كتاب (المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة) :حيث تناولت متابعة عملية تطور المجتمع المدني في مصر على مدى مئة عام.
2. دون أيابرلي: كتاب (بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة هشام عبدالله: تناولت عملية بناء مجتمع مدني من خلال المواطنين، وذلك من خلال التوعية بأهمية الثقافة المدنية في بناء مجتمع متماسك على الصعيدين السياسي والمدني.
3. كريم أبو حلاوة (إشكالية مفهوم المجتمع المدني - النشأة - التطور - التجليات) :حيث تناولت مكونات المجتمع المدني الأساسية، ضمن مجموعة كبيرة من الوقائع والأحداث التي مر بها تاريخ المجتمع المدني في أوروبا.
4. عزمي بشارة: كتاب (المجتمع المدني دراسة نقدية) :حيث ناقش مفهوم المجتمع المدني في السياق العربي.
5. سعد الدين إبراهيم: كتاب (المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العالم العربي) :حيث تناول بالتحليل التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ظل الأنظمة السلطوية.

6. ماري كالددور: كتاب (المجتمع المدني العالمي) :حيث ناقش دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الإسلام وحقوق الإنسان عالميًا.

تقسيمات البحث:

هناك مسافة كبيرة بين واقع وأداء المجتمع المدني الغربي، وواقع وأداء المجتمع المدني في العالم العربي، على مستوى الصورة والسيرة على حد سواء، فعلاً وسلوكًا وممارسة .وهو ما سيتم تناوله في مباحث هذه الدراسة ومجالاتها الآتية، من خلال ثلاثة مباحث .حيث يتناول المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، ويتناول الثاني المجتمع المدني في الفكر العربي، ويتناول الثالث واقع المجتمع المدني بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية.

المبحث الاول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

يعتبر مفهوم المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية، وهذ ينعكس على خبراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتضح ذلك من خلال المدارس الفكرية التي تبلورت على اساسها هذه الخبرات، وبالرغم من الاختلافات بين هذه المدارس وعدم اتفاقها على المفهوم الا انه توجد بينها قواسم مشتركة في التفسيرات التي اعطتها كلا منها، وكان من أبرز تلك المدارس مدرسة العقد الاجتماعي، وعند (هيغل)، والمدرسة الماركسية (غرامشي)، ونتناول ذلك على النحو الأتي:

1- مدرسة العقد الاجتماعي:

لقد تبلور المفهوم للمجتمع المدني اصطلاحا في سياق نظرية العقد الاجتماعي، حيث نلاحظ انه كان مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي "الدولة"، اي المجتمع المؤسس بناءه على العقد الاجتماعي، ويقول المفكر جون لوك: "حيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، في هذه الحالة ينشأ مجتمع سياسي او مدني" [1].

نلاحظ أن لوك أكثر المفكرين اهتماما بمفهوم المجتمع المدني، عندما تكلم عن حالة الفطرة الأولى، والذي قصد به وصف ذلك الحال الذي دخله الأفراد لكي يضمنوا حقوقهم المتساوية التي يتمتعون بها في حياة الطبيعة الأولى، ومن هنا كان التخلص من إرث العصور الوسطى اي من سيطرة المقدس، وحيث تصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجارب التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في الصورة الدينية [2]، ان غياب السلطة القادرة على ضبط المجتمع الطبيعي سبب تهديدا لممارستهم حقوقهم، لذلك اتفقوا على استحداث المجتمع المدني كضمان لهذه الحقوق، وبالتالي تنازلوا عن حقهم في ادارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة نشأت برضائهم والتزامها بصيانة حقوقهم السياسية في الحياة والحرية والتملك في المقابل يلتزم الأفراد بطاعة تلك السلطة طالما هي ملتزمة بالاتفاق، وفي حالة خروجها عنه فانه من حق الأفراد خلع تلك السلطة، وانشاء سلطة اخرى تكون أكثر احتراما لحقوقهم [3].

وهنا يمكن القول إن بعض محاولات هوبز افضت الى نزعتين اساسيتين حاولتا تحديد مفهوم المجتمع المدني وهما:

- الأولى وتسمى نزعة الانجلوسكسونية، التي تدعو الى ضرورة الفصل بين مفهوم المجتمع المدني والدولة، وتزعم ذلك الاسكوتلندي (فيرغسون).
- اما الثانية وهي ما عرفت بالنزعة الالمانية والتي تدعو الى ضرورة دمج المجتمع المدني بالمجتمع السياسي المنظم باعتباره يستطيع توحيد المصالح المختلفة التي يعبر عنها المجتمع المدني وتزعم ذلك الالماني "هيغل" [4].

2- تفسيرات هيغل:

---

[1]- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001) ، ص 73.

[2]- محمد زاهي مغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا (القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الانمائية 1995) ، من شبكة المعلومات الدولية الانترنت، موقع www.htt:mshwshim.com

[3]- سعيد بن سعيد العلوي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 644.

[4]- سيدي محمد، المجتمع المدني المفهوم والابعاد، مجلة دراسات، العدد24، السنة السابعة، (طرابلس ليبيا، المركز العالمي لأبحاث الكتاب الاخضر،2006) ، ص120.

لقد اعطى الفيلسوف الالماني هيغل (1770-1831) وجهة نظر مختلفة للمجتمع المدني في غياب الدولة، فهو مجتمع يغلب عليه الفرقة والصراع والتمزق، وكان يرى فيه مجال للتنافس والصراع على المصالح الخاصة والمتعارضة وهو مجتمع تقسيم العمل واشباع الحاجات المادية، ومن هنا يمكن صياغة مفهوم المجتمع المدني من منظور هيغل "بأنه لا يطابق المجتمع السياسي"، كما جاء في افكار اصحاب نظرية العقد الاجتماعي، بل يستخدمه للإشارة الى مجال تنتج وتتبادل فيه الخبرات المادية، الذي تمثل الدولة ي اطار هذا الفهم المجال الجوهري المجسد للمصالح الخاصة[5].

وفي تحليله للمجتمع المدني يحدد مجال كل من الدولة والأسرة والحيز الوسيط بينهما هو المجتمع المدني، حيث يتم التأكيد أن هذا المجال له منطقه وديناميكيته الخاصة به، ومن المهم تمييزه عن الأفراد المنعزلين أو العائلة من ناحية، وللدولة من ناحية أخرى

اعتبر هيغل ان الدولة ماهي الا مجموعة من المؤسسات والممارسات التي تتجسد عن وعي وبشكل مباشر في كل ما هو عام، من اجل تحقيق الخير الأسمى لحرية كل المواطنين.، حيث نجد ان وظيفة الدولة تتمثل في بناء الشروط اللازمة للحرية الجماعية لممارسة الفعل السياسي.

وبناءا على ذلك نجد ان مجال تدخل الدولة يشمل التنظيمات الأساسية للأفراد والوظائف العمومية، وان مهمة الدولة هو الحماية للفضيلة المدنية ذات الارتباط المشروط بعنصر العقلانية والحرية، ففي نظره أن الدولة تمثل قمة نظام الحق الذي طوره خلال فلسفة الحق في شكل نظرية دافع عنها [6].

وبالتالي أشار العديد ممن قاموا بدراسة فلسفة هيغل الى الرؤية الخاصة به للمجتمع المدني والتي تعكس تقييمه لأحوال المجتمع الالماني في بداية القرن التاسع عشر قبل ان يحقق وحدته، وقد عد هيغل خروج المجتمع من أزمته مرتبط بظهور دولة ترشد تطوره وتقوده الى سلم التطور [7].

3- المدرسة الماركسية:

ان كارل ماركس كان يرى المجتمع المدني على أنه القاعدة المادية المؤسسة للدولة، أي "أنه القاعدة التي تحدد البنية الفوقية بما فيها الدولة، وثقافة ومعتقدات، وكذلك المجتمع المدني لا يتماثل مع مفهوم البنية التحتية، ناهيك عن عدم استعماله في الواقع".

عموما نجد ان مفكرو هذه النظرية قد بنوا على هذا الفهم تحليلات أكثر شمولا مؤسسات المجتمع المدني، بينما عرف ماركس المجتمع المدني بأنه: "المسرح الذي تظهر فيه قوة المجتمع وقوة افرادها فيما فوق المتناقضات الاجتماعية وانتهى الى انتصاره على المجتمع البرجوازي" [8].

اما غرامشي فهو يرى ان مفهوم المجتمع المدني يعبر عن مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، ويشير الى دور هده التنظيمات وفاعليتها التي تتمثل في الاحزاب والنقابات والجمعيات، ووسائل الاعلام والمدارس والكنائس و.... الخ، التي تطورت فيما بعد واصبحت منظمات، وهيئات ومؤسسات اجتماعية تعمل بالتوازي الى جانب الدولة في تقديم الخدمات للمجتمع، وتحقيق التوازن فيه، مما يجعلنا نصل الى ان المفهوم هو وليد بيئته التاريخية والاجتماعية، وابن الفكر السياسي الذي نشأ فيه، مما يجعل عملية التبادل في الادوار بينه وبين الدولة بما يحقق مصالح الحضارة الغربية واهدافها العليا[9].

اما مفهوم المجتمع المدني الحديث، فهو أكثر شمولية، ولم يعد يقتصر على القطاع الثالث المستقل عن الدولة والقطاع الخاص، انما امتد ليشمل كل الهيئات والتنظيمات التي عرفت بالمنظمات غير الحكومية، وبالتالي فقد تناقض استخدام مفهوم المجتمع المدني، واصبح استخدام مفهوم المنظمات غي الحكومية هو الأكثر رواجا، فهي تعني كل المنظمات غير الحكومية بما فيها الشركات منعددة الجنسية "فوق القومية" التي تسعى الى الربح، وتعني ايضا الأسرة والنقابات والروابط التي تخضع لرقابة الدولة، وهذا التوسع يعني تقلص دور الدولة، لان هذه التنظيمات تقوم بنشاطات كثيرة كانت مقتصرة على الدولة، وهذا الرأي تتزعمه كلية الاقتصاد بلندن، حيث يلاحظ أن (ديفد هيلد) يستخدم مفهوم الجماعة السياسية

---

[5]- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 75.

[6]-الفرفار العياشي، الحوار المتمدن- العدد:6254 \2019\8\6، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp.

[7]-، سعيد بن سعود العلوي وآخرون، سبق ذكره، ص 144.

[8]-، سيدي محمد، المجتمع المدني المفهوم والابعاد، مصدر سبق ذكره، ص 120.

[9]-نادية بن يوسف، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص128.

بدلا من المجتمع المدني، واتسع مفهوم المجتمع المدني بشكل كبير حتى اصبح هناك ما يعرف بالمجتمع المدني الجهوي، والاقليمي والعالمي [10].

المبحث الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بظهور نظريات العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، فالمجتمع المدني ظهر مقابلا للمجتمع الطبيعي من ناحية، والمجتمع السياسي من ناحية اخرى، وان هذا المصطلح كان محملا بشحنة دنيوية ارضية، ضد فكرة الحق الالهي التي كانت تحكم المجتمع الاوروبي، حيث استخدم هذا المفهوم الى درجة التناحر والمواجهة والتناقض مقابل المجتمع السياسي (الدولة)،ثم اخذ اتجاها معتدلا اخذ فيه المجتمع المدني دورًا موازيًا لسلطة الدولة ويمنعها من الجور عن طريق مؤسساتها ويقيد سلطانها ويراقب تجاوزاتها بحيث يكون في توازن لمصلحة المجتمع عامة[11].

ان مفهوم المجتمع المدني في الوسط الفكري والسياسي العربي يثير عدة معان وتصورات مختلفة من حيث تنظيماته او مضامينه وهذا يرجع لعدة اسباب ممكن ذكر بعضها:

1- النشأة المرتبطة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية وبواقعها.
2- التباين في مضامينه تبعا لصيرورة التاريخية في المجتمع والفكر الغربي بداية بالفكر الكلاسيكي- الليبرالي- الماركسي وانتهاء بالمفهوم الحديث.

وهذه الاختلافات يمكن ارجاعها الى تصورين اساسيين لمفهوم المجتمع المدني هما:

- مفهوم واسع يشمل كل البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا فيعرف المجتمع المدني بأنه "مجموعة المؤسسات والفاعليات والانشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة السياسية الأولى التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها واجهزتها ذات الصفة الرسمية من ناحية اخرى"[12].

وبناء على ذلك فأن منظمات المجتمع المدني تشمل المؤسسات التقليدية الاجتماعية "العشائرية والقبلية والطائفية" بالإضافة الى المؤسسات الحديثة "الجمعيات، والنقابات، والاحزاب، والاندية والاتحادات والتعاونيات، ومراكز الابحاث، والجامعات ومنظمات حقوق الانسان".

- مفهوم ضيق يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة، فيعرفه بأنه: "مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء اي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسات الإرثية مثل الأسرة، والعشيرة، والقبيلة من ناحية، وعن الدولة من ناحية اخرى) [13]، او بعبارة اخرى هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث لمؤسسة البرلمان، القضاء، الاحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها [14].

والمفهوم الحديث الذي جاء به الدكتور سعد الدين ابراهيم هو: "فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلا حرا ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة او مصالح مشتركة او للتعبير عن مشاعر مشتركة" [15]، وهناك تعريف يتطابق مع أبرز التعريفات المعتمدة عربيا وخليجيا، وهو (مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها، والتزامه في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والادارة السليمة للتنوع والاختلاف) [16].

وبذلك ينتهي بعض الباحثون الى القول: " ان المهم في مفهوم المجتمع المدني ليس تكويناته سواء كانت تقليدية او حديثة فحسب بل بالدرجة الأولى للقيم التي تقوم عليها من قبول الاختلاف، وحق الآخرين في تكوين منظمات تحقق مصالحهم وتدافع عنها، والالتزام في ادارة الخلاف بالطرق السلمية وسيادة قيم

---

[10]-مصطفى بوخشيم، المجتمع المدني المفهوم والابعاد، مجلة دراسات، ندوة العدد24،السنة السابعة، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر،2006)/ ص118-119.

[11]-احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000) ، ص29.

[12]-المصدر نفسه،ص29.

[13]-سعد الدين ابراهيم، مجلة المجتمع المدني، نشرة غير دورية، (القاهرة: مركز بن خلدونللتنمية،العدد48،ديسمبر1998) ، ص3.

[14]-محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي،العدد167، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1993)، ص ص 5-8

[15]-سعد الدين ابراهيم، << صحيفة الحياة>> 27\4\2001

[16]-ريما الصبان، مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي، <<صحيفة الخليج>>،19\10\1998.

الاحترام والتسامح والتعاون والتكامل والتنافس الشريف) [17]. وهو ما نميل اليه ونطمح ان نصل الى درجة عالية في ارض الواقع العربي.

من هنا يمكن ان نستخلص ان مفهوم المجتمع المدني يستعمل في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع بمدلالات تتخطى ارثه الليبرالي الكلاسيكي، ويتجاوز في الاستعمال الماركسية العقائدية، بما يعطيه عدة معان اجرائية تساعده على الفهم والتواصل، ومن التعريفات للمجتمع المدني في هذا السياق ما يلي:

1- هو "النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تمأسسه مراقبة المشاركة السياسية ".
2- هو "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ الفضاء العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف" [18].
3- هو "تلك التنظيمات التطوعية التي نشأت ارادیا لتملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح اعضائها او الفئات المهمشة في المجتمع، او مصالح المجتمع ككل فيما يعرف بالمنفعة الجماعية وهي في ذلك تلتزم بقيم التراضي والتسامح والتعاون وقبول الآخر والادارة السلمية للخلافات" [19].

ونلاحظ ان هناك محاولة لتعريف المجتمع المدني في المجتمعات الاسلامية حيث يرى الرئيس الايراني الاسبق محمد خاتمي في كتابه الذي صدر في سنة 2000، تحت عنوان(الاسلام والحوار والمجتمع المدني)، ان المجتمع المدني يختلف ماهيته بشكل جذري مع المجتمع المدني بالمفهوم الغربي، فالمجتمع المدني الغربي متفرع من الواجهة التاريخية، ومن حيث اصول ومرتكزات نظرية عن الدولة – المدن اليونانية ومن النظام السياسي لروما بعد ذلك، ومن جهة اخرى نجد ان المجتمع المدني العربي الاسلامي يجد اصوله في دولة المدينة المنورة والتي شكلت نقطة القطيعة بين ما سماه خاتمي بأيام الجاهلية، وايام الله وينفي خاتمي ان تكون هذه دعوة للردة بل للهوية المشتركة ثقافيا ومعنويا بين المسلمين، والحياة والامن والتوازن بين الأفراد والمجتمع ولتأكيد ان السلطة الشعب فوق سلطة الحكومة طبقا لتفويض الاهي موجه للشعب .

وينطبق هذا النموذج على كافة مواطني الامة حتى غير المسلمين ولهذا فان المجتمع المدني الاسلامي كما يقول خاتمي : "يجب ان يكون خاليا من الاستبداد الفردي والجماعي بل وبعيدا عن دكتاتورية الأكثرية"، وفي هذا المجتمع يكون الانسان مكرما ومعززا وحقوقه محترمة ومصانة، والمواطنون هم اصحاب الحق في تقرير مصيرهم ومستقبلهم والاشراف على ادارة الامور ومحاسبة القائمين عليها، فالحكومة خادمة للشعب وليست سيدة عليهم، وبالتالي مسؤولة عن أعمالها امام الناس الذين جعلهم البارئ عز وجل اصحاب الحق في تقرير مصيرهم ومن ثم باحترام حقوق الانسان التي هي نتيجة طبيعية للتعاليم الدينية والامور الالهية[20]. وبالتالي يمكن ان ندرك ان لمفهوم المجتمع المدني ثلاثة أركان أساسية وهي:

الركن الاول: الفعل الارادي الحر

فالمجتمع المدني ينشأ من تكاتف الارادة الحرة لأفراده فهو بختلف عن جماعات القرابة، مثل الأسرة والقبيلة، التي لا يستطيع الفرد اختيار عضويتها فهو عضو فيها بحكم المولد او الارث، والمجتمع المدني ليس الدولة التي تقوم بفرض الجنسية او السيادة او القوانين الخاصة بها على من يولدون او يعيشون على اقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم، في حين الأفراد ينظمون الى منظيمات المجتمع المدني لتحقيق هدف او دفاعا عن مصلحة سوا كانت مادية او معنوية.

الركن الثاني: التنظيم الجماعي

المجتمع المدني هو تلك المجموعة من التنظيمات، وكل تنظيم فيها يضم افراد او اعضاء اختاروا عضويتهم به بمحض ارادتهم الحرة، وبشروط يتم التراضي بشأنها او قبولها ممن يؤسسون التنظيم او

---

[17]-عبد الحميد اسماعيل الانصاري، نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني،ط1، (القاهرة: دار الفكر العربي،2002) ،ص 28.
[18]-محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، (القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الانمائية، 1995) ، ص6.
[19]-امائي قنديل، المجتمع المدني والدولة في مصر [19]من ق19 الى 2005،ط1، (القاهرة: المحروسة،2006) ، ص16.
[20]- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، قراءة اولية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007) ، ص46.

ينظمون اليه مستقبلا، ويبقى تنظيما وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فهو الاجزاء المنظمة من المجتمع ككل.

الركن الثالث: الاخلاقي والسلوكي

وهذا يعني القبول بالاختلاف بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في خلق انشأ منظمات مجتمع مدني تحقق - تحمي - تدافع عن مصالحهم ايا كانت مادية او معنوية، مع الالتزام في ادارة الخلاف بين تلك المنظمات بعضها بعض،وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، حتى يسود الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي [21].

المبحث الثالث: واقع المجتمع المدني

ان محاولات المقاربة العربية لمفهوم المجتمع المدني، كما في الحالة الاوروبية لم تقترب من الواقع العربي في كل جوانبها، وبالرغم من الحديث المتزايد عن مجتمع مدني عربي قادر على احداث تغيرات وتأثيرات على عملية صنع القرارات في البلدان العربية وفرض ارادته ورغباته كما هو الامر في البلدان الاوروبية، او بلدان شرق آسيا او امريكا اللاتينية، الا اننا نادرا ما نجد مجتمعا مدنيا في بلدنا العربية يستقلا عن ارادة الدولة، وله القدرة على التأثير فيها، وهذا لا يعني عدم وجود هذا المجتمع الفعال [22].

في الواقع ان المجتمع المدني في البلدان الاوروبية قد فرضته مجموعة من المتغيرات البنائية التي مرت بها هذه المجتمعات/، وهذه المتغيرات هي من اطاحت بالمتغيرات التقليدية وجاءت بأخرى نمت وترعرعت في حضن المجتمع الجديد، الذي جاء ليعبر عن مرحلة جديدة من مراحل التاريخ الاوروبي، الذي لم تعد فيه الدولة الطرف المهيمن على المجتمع ولا هي "كما يقول د.عزمي بشارة: "بالطرف المنقطع عنه بل انها حال لا يمكن فيها لأي طرف ان يطغى على الاخر،فلا وجود للدولة من دون مجتمع مدني ولا يستقيم المجتمع المدني من دون الدولة، لان المجتمع المدني بحاجة الى مجتمع سياسي من خلاله تدار الدولة، كما ان الدولة هي الاخرى بحاجة الى مجتمع مدني تحصل من خلاله على جزء من شرعيتها، اما حال العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في حالات البلدان العربية فإنها تمثلت في كونها علاقة هيمنة من ناحية ونفي من ناحية اخرى" [23] .

إن منطقتنا العربية تزخر باختلافات تكون واضحة احيانا، ليس من حيت وجود وحضور المجتمع المدني فحسب، وانما من حيث التنوع والفاعلية في اداء ادواره ونشاطاته وقدرته على التأثير في صناعة القرار وآلياته، ولو سلمنا بوجود تلك المنظمات غير الحكومية والتي تكون مؤثر في بعض البلاد العربية مثل مصر والمغرب والبحرين ولبنان والكويت، فانه في البعض الاخر لا تبدو فيها مثل هذه المنظمات،، وبهذا الصدد يقول باقر النجار (إذا سمحنا لأنفسنا ان نتجاوز ان نطلق على ما هو قائم من منظمات مهنية وثقافية ونسائية وخيرية ....الخ في بعض الاقطار العربية ما تسمية مجتمع مدني؛ فإن الحال فيما يتعلق بالبعض الاخر من الاقطار العربية في الخليج مثلا لا تسمح بذلك وان غياب المنظمات غير الحكومية كما هو غياب الدور القوي للمنظمات السياسية من غير تلك الفاعلة في الدولة لا ينبغي حضورا مؤثرا لمجتمع مدني فحسب، وانما يحجب ويضعف امكانية تشكله، وبالتالي بروز فاعليته في السياق المجتمعي العام) [24].

وفي الحقيقة ان هذه المنظمات هي منظمات حداثية شكلا ومضمون وهي في ذلك تقوم ببعض انشطتها في العمل التطوعي الذي لا يهدف الى الربحية، اي ان الداخلين فيها هم اعضاء وفق ارادتهم وتجمعهم مصالح واهداف وافكار وتوجهات سياسية واجتماعية، والعمل فيها بعيدا عن الاطر المرجعية المباشرة والتقليدية، وان سمة الحداثية لا تنفي عنها انها بالضرورة انها تعمل من خلال الاطر والأنساق التقليدية على الرغم من حداثة بنائها المؤسسي، اذ ان الكثير من التنظيمات القائمة في بعض الاقطار العربية ليست الا واجهات لقوى وتجمعات قبلية او دينية او عرقية او المذهبية المختلفة، وهذا لا يعني اننا

---

[21]-محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص ص6-7.

[22]-باقر سليمان النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج الى اصلاح، المستقبل العربي،العدد2007،338 مكتبة الاسكندرية، اتحاد المحامين العرب يوليو2004،ص66.

[23]-عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1998) ، ص 243.

[24]-باقر النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج الى اصلاح، مصدر سبق ذكره، ص69.

نعد القبيلة والطائفة والجماعة الدينية جزء من منظمات المجتمع المدني، على الرغم من فاعليتها في العمل السياسي والاجتماعي، وهذا واضح من في صورة اليمن وموريتانيا والعراق الذي لجأت فيه الدول الجديدة الى العمل من خلال اطر التنظيمات التقليدية والمحاصصة العرقية والمذهبية[25]. والمقصود بأن مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا العربية مؤسسات حداثية في الشكل والمضمون، بمعنى أنها تتبنى أفكار الحداثة، وتعمل في فضاء اجتماعي واقتصادي يتسم بقدر كبير من التنوع والتعقيد، لكنها تتباين تبايناً كبيراً [26].

ان ما يتميز به واقع المجتمع المدني وخاصة في الالفية الثالثة هو خطاب العولمة على العالم، وتفاعل ذلك الخطاب مع ما يحوي من الاحترام لحقوق الانسان والديمقراطية، وما يعكس من توجهات نحو حرية اقتصاد السوق مع منظمات المجتمع المدني العالمي ونتشار ظاهرة الشبكات والتحالفات والائتلافات التي تتجاوز الحدود القومية، وكذلك الظهور الكبير لحركة التمويل الاجنبي والتي تعكس استراتيجياتها الاولويات التالية:

1- منظمات حقوق الانسان والدفاع عن الديمقراطية.
2- المنظمات المدافعة عن قضايا المرأة.
3- منظمات البيئة وبعض منظمات التنمية [27].

وهناك احداث كان لها الاثر على حركة المجتمع المدني، منها منتدى المجتمع المدني في مطلع الالفية في نيويورك، التي كان من بين أعماله مناقشة سبل تفعيل دور المجتمع المدني للتأثير في المنظمة العالمية وتوجهات الحكومات وتحقيق فعلي لما نادت به الامم المتحدة نحو شعوب العالم، وكذلك اقرار وثيقة الاهداف الانمائية الالفية وحيث التزم رؤساء العالم على تقديم تقارير سنوية عنها تضم جزء خاص عن المجتمع المدني وذلك يعني الالتزام بما ورد بها من حريات وشراكة الحكومات للمؤسسات المدنية لمواجهة العديد من القضايا مثل (مكافحة الفقر – تمكين المرأة – تطوير التعليم – الارتقاء بالخدمات الصحية وغيرها) [28].

وعند النظر الى خارطة المنظمات عير الحكومية في البلدان العربية نجدها تتوزع بشكل واسع على الانشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والنسوية .....الخ، وان هذه المنظمات تختلف من دولة الى اخرى حيث نجد ان الجزائر تتصدر القائمة بعدد المنظمات التي يبلغ حوالى 137,474 منظمة بين منظمات محلية ووطنية، ثما لمغرب بعدد 116,836، ثم مصر بحوالي عدد 47,312 منظمة، وهنا نلاحظ تدني عدد منظمات المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي حيث لا يتعدى249 منظمة في الامارات، واجدير بالذكر انه في الغالب تستثنى من هذه الارقام المنظمات السياسية والنقابات العمالية [29].

ان هذه المنظمات بالرغم من كثرة تعدادها وتنوع انشطتها وقدرتها على ايصال المنفعة الرعائية لأصحابها، الا أنها مازالت غير قادرة عن احداث فعل الاصلاح في البلاد العربية، وبالرغم من تواصلها مع النسق السياسي القائم الا ان هناك العديد من المعوقات التي تحول دون ممارستها لأدوارها [30].

ومن ناحية اخرى فان تطور مستقبل المجتمع المدني في بلداننا العربية مرتبط بحجم ومدى التغيير في الفكر والممارسة للنظم السياسية العربية بمساحات الحرية وحدود الممارسة الديمقراطية التي تتيحها للقوى وللتنظيمات المجتمعية باختلاف تشكيلاتها [31].

بحضور العديد من الاساتذة العرب المتخصصين الى جانب الخبراء الالمان عقد مؤتمر في المانيا في الفترة 19\22\يونيو\2006، تم اتخاذ خمس دول عربية كنموذج لمنظمات المجتمع المدني في العالم

---

[25]-المصدر نفسه،ص67.

[26]-فتحي الطيب التريكي، علاقة المجتمع المدني بالدولة، (المملكة المغربية نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس : اكاديمية الدراسات العليا،2009)،ص62.

[27]- يسري مصطفى، المنظمات غير الحكومية،ط1، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2007) ،ص30.

[28]- اماني قنديل، المجتمع المدني والدولة في مصر من القرن 19 الى عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص 116.

[29]- التقارير السنوية للشبكة العربية للمنظمات الاهلية، التقرير السنوي الاول للمنظمات الاهلية العربية، 2001،التقرير الثاني للمنظمات الاهلية العربية 2002، تحرير اماني قنديل القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، التقرير الثالث 2003، مكافحة الفقر والاسهام في التنمية البشرية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية،2004.

[30]- فتحي الطيب التريكي، علاقة المجتمع المدني بالدولة، مصدر سبق ذكره، ص75.

[31]- باقر سليمان النجار، المجتمع المدني واقع يحتاج الى اصلاح، مصدر سبق ذكره، ص71.

العربي من حيث واقعها والمأمول وهي "السعودية – مصر- الاردن – ليبيا – تونس"، وخلص إلى نتيجة مفادها أن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي لاتزال تحبوا، وقيامها بدورها وممارسة نشاطها تكتنفه الكثير من القيود والمعوقات والعراقيل، (حكومية -غير حكومية)، وما لم تسهل مهمة قيام هذه المنظمات ويتحرر نشاطها من كل الاجراءات المعيقة، فان دورها سيبقى هامشيا ومحدودا، لان اهم ركن لنجاحها هو الاستقلالية، ففي حال عدم توفر ذلك تلغى مدنية تلك المنظمات، ويحولها الى مؤسسات حكومية او شبه حكومية، مما يفقدها الغرض النبيل الذي استحدثت من أجل تحقيقه خدمة للصالح العام لجميع المعنيين [32].

وبالنظر إلى المجتمع المدني في البلدان العربية نلاحظ أنه بحاجة ماسة إلى الخبرة والمهارة التنظيمية والموارد المادية والبشرية، وإلى درجة معينة من التسامح، وكذلك درجة كبيرة من الثقة في الذات والآخر، ولكنها بكل تأكيد بحاجة اولا وقبل كل شيء إلى الحرية التي مازالت مفتقدة في السياق العربي، فقد اثبتت التجربة العربية حتى الآن بأن توفر هامش معين من الحرية قاد الكثير من المنظمات المتنافسة والمتعارضة، بل والمتحاربة الى التحالف احيانا والاصطفاف في النضال من اجل توسيع الحيز العام .وبناءً غلى ذلك يمكننا القول ان المجتمع المدني في العالم العربي مغيب ولكنه ليس غائبا بالتأكيد.

إن غياب الحرية بإبعادها السياسية والاقتصادية يمكن اعتباره المفسر لغياب او ضعف المجتمع المدني، وايضا السلطة القائمة نلاحظها تقوم بالسماح بهامش معين من الحرية وبالتالي هذا ينعكس على حركة قوى المجتمع ككل، فتكون ردة الفعل من جانب السلطة هو التضييق لهذا الهامش للحرية الذي يصاحبه انكماش لفاعلية المجتمع المدني، زما دام الامر كذلك فانه من الصعب ان نفسر غياب الديمقراطية في العالم العربي او ترجمتها في الدول التي بدأت خطواتها الأولى نحوها بانه نتاج لغياب او ضعف المجتمع المدني، والعكس هو الاقرب للقبول، فضعف المجتمع المدني في البلدان العربية هو نتاج مباشر للدولة الامنية التي تخالف الفعل الخلاق والصوت الجميل والكلمة الصادقة والفعل المنفتح والارادة المستقلة عن ارادة اجهزة الدولة الامنية[33] .

ويمكننا ملاحظة تعدد المشاكل التي يعاني منها واقع المجتمع المدني في البلدان العربية وما تعانيه منظماته، منها ما يتعلق ببنائها الداخلي وسيطرة افراد محددين على القيادة بها، وكذلك غلبة المصالح الشخصية والولاءات الايديولوجية والزعامات الفردية وانعدام الديمقراطية في تسيير امورها وعدم قدرة تلك المنظمات عن التنسيق الدائم والمستمر مع بعضها البعض لتكوين شبكات ومنظمات اقليمية قوية ووفاعلة وذات تأثير على الساحة العالمية، وكذلك ضعف مواردها المالية وهذا راجع الى احجام كلا من القطاعين العام والخاص عن دعمها مما يضطرها الى اللجوء و البحث عن تمويل خارجي ايا كان، وهذا يعتبر سلاح دو حدين لأنه يمنح الفرصة للممول الاجنبي ان يتدخل في نشاط هذه المنظمات وفي فرض اجندته عليها، ومن ناحية ثانية يعرض المنظمات الى التشويه واتهام قادتها بالعمالة للقوى الأجنبية [34].

وبالرغم من كل الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية، الا أننا نستطيع معرفة أن الواقع لهذه المنظمات الان واقع الضعف والعجز عن القيام بالدور المتوقع منها، وأنها اصبحت مجرد وسيلة لتبرير سياسات وبرامج حكومية بعيدة كل البعد عن قيم الحداثة السياسية والاجتماعية، وهذا نلاحظه في بعض الدول العربية التي تعاني فيها منظمات المجتمع المدني من عدة مشاكل إضافية اخرى [35]، حيث احيانا تكون تابعة إلى دول أو مؤسسات اجنبية ممولة لها، او أنها ملتزمة بمرجعيات سياسية وايديولوجية ذات غايات وتوجهات خاصة، وكل هذه الاعتبارات تقلل من ممارستها للديمقراطية، وتضعف مشاركتها الفعالة في السياسة العامة، الى جانب ذلك نلاحظ في السنوات الماضية حضور العديد من منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية وخاصة في مجال قضايا المرأة، الطفولة، البيئة، التنمية، واحيانا في مجال حقوق الانسان، غير أن استمرار وجود مظاهر تهميشها اجتماعيا واقصاءها سياسيا في

---

[32]- صدقة يحيى فاضل، مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، صحيفة عكاظ، عدد 1925،الاحد 24اسبتمبر 2006 www.Okad.com.

[33]- عبدالله الفقيه، المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي، صحيفة الوسط اليمنية، الاربعاء 20ديسمبر 2006.

[34]- سبيكة النجار، اين نحن من المجتمع المدني العالمي؟ صحيفة الوقت، العدد 591، الخميس 4 اكتوبر 2007، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على موقع www.alwkaat.com.

[35]- فتحي الطيب التريكي،علاقة المجتمع المدني بالدولة، مصدر سبق ذكره، ص49.

غالبية البلدان العربية، يتطلب لا محالة إرساء سياسات مشتركة فاعلة بين منظمات المجتمع المدني وهذه الدول من اجل تعزيز مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك البلدان، إن تفاعل ومشاركة المجتمع المدني للدولة يساعدها على التوفيق والاحترام للحياة الخاصة للأفراد وتنيظم العلاقة مع اقتصاد السوق والدولة والتوازن بين الفاعلية والتمثيلية وهي المواضيع الاساسية التي تتمركز حولها اشكالية الدولة والديمقراطية في المجتمعات الحديثة [36].

وبالتالي يجب ان تستمر الدراسات والبحوث التي تهتم بتحديد المفهوم الحقيقي الذي يعبر عن واقع واهمية المجتمع المدني في البلدان العربية في الرقي بالمجتمعات العربية على سلم التطور وإثراء المجلات العلمية والساحة الفكرية والعلمية بالمصادر التي تقود الى تفادي العقبات التي مرت بها المجتمعات الاوروبية في عملية تطورها، والاستفادة من تجارب المجتمعات الاخرى وخاصة التي نجحت في هذا المجال.

خاتمة:

من خلال ما تم طرحه وتناوله لتحديد مفهوم المجتمع المدني في سياق المفاهيم الليبرالية، والكلاسيكية، والماركسية، والليبرالية الجديدة، يتبين أنها تمثل تراثًا فلسفيًا يجسد تطور الفكر الإنساني، وخاصة الغربي الذي لا يتقيد بالحدود السياسية والجغرافية المعروفة.

أما مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي، فلا يزال يُطرح في صورة مجموعة من القيود التي تحد من نفوذ وسلطان وسيطرة وسيادة الدولة، أو مجموعة من الكوابح التي تكبح تدخل الدولة وأجهزتها الإدارية والأمنية. وهذا لا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني يقتصر على كونه يعبر عن مؤسسات تتكون في هذا المجتمع أو ذاك، أو مجرد أفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل هو رؤية فكرية تتعلق بمشروع للتحديث، والانتقال بالمجتمع من الوضعية التي هو فيها إلى مرتبة أفضل، وذلك بالتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الرسمية، بحيث يكمل كلٌّ منهما الآخر.

الاستنتاجات:

1. إن مفهوم المجتمع المدني يحتاج إلى رؤية جديدة تُعَدّ طرفًا في العملية التنموية على أساس الشراكة القائمة على المساواة في العلاقات بين جميع القوى الفاعلة في المجتمعات، ويكون المجتمع المدني شريكًا للدولة وليس مكملًا لها.
2. العمل على تقوية المجتمع المدني لا يعني إضعاف الدولة أو إلغاء دورها الاجتماعي.
3. وجود قصور في الدراسات والبحوث الخاصة بالمجتمع المدني، وخاصةً تلك التي تركز على الاحتياجات الخاصة بالتدريب والمهارات اللازمة لبناء مجتمع مدني فعّال.
4. التوافق من حيث مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي، والاختلاف من حيث التطبيق العملي لدور وحرية وعمل منظمات المجتمع المدني، وهامش الديمقراطية الذي تختلف فيه المجتمعات الغربية والعربية

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1. أماني قنديل، *المجتمع المدني في مصر من القرن 19 إلى 2005*، الطبعة الأولى (القاهرة: المحروسة، 2006).
2. أحمد ثابت، *التحول الديمقراطي في المغرب*، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.
3. أحمد شكر الصبيحي، *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
4. ثامر محمد، *التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي*، الطبعة الأولى (عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2000).
5. سعد الدين إبراهيم، *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي*، الطبعة الأولى (القاهرة: مركز التنمية السياسية والدولية، 1991).
6. سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، *نشأة وتطور المجتمع المدني في العصر الحديث: بحوث ومناقشة الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية*، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

[36]- سيدي محمد ولد يب، المدني المفهوم والابعاد، مجلة دراسات، العدد 24، 2006،ص72.

7. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، *العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية*، القاهرة: دار الفكر العربي، 1990.
8. عزمي بشارة، *المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
9. علي عبد الصادق، *مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية*)القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007(
10. محمد زاهي المغيربي، *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا*)القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995(
11. يسري مصطفى، *المنظمات غير الحكومية*، الطبعة الأولى (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

ثانياً: الدوريات:

1. باقر سليمان النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح، "*المستقبل العربي*، العدد 338 (أبريل 2007).
2. سعد الدين إبراهيم، "مقدمة، "*مجلة المجتمع المدني*، نشرة غير دورية، العدد 48 (القاهرة: مركز بن خلدون للتنمية، ديسمبر 1998).
3. سيدي محمد، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد، "*مجلة دراسات*، العدد 24، السنة السابعة (طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006).
4. محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، "*مجلة المستقبل العربي*، العدد 157 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1993).
5. مصطفى بو خشيم، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد، "*مجلة دراسات*، العدد 24، السنة السابعة (طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006).
6. نادية بن يوسف، "نشأة وتطور المجتمع المدني في العصر الحديث، "*مجلة دراسات*، العدد 24، السنة السابعة (طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006).

ثالثاً: التقارير:

1. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، *التقارير السنوية* :التقرير السنوي الأول 2001؛ التقرير السنوي الثاني 2002؛ التقرير السنوي الثالث: مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية؛ التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية 2004 (تمكين المرأة).
2. *تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003*، بعنوان: نحو إقامة مجتمع المعرفة.
3. *تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004*، بعنوان: نحو الحرية في الوطن العربي.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. فتحي الطيب التريكي، *علاقة المجتمع المدني بالدولة (المملكة المغربية نموذجًا)*، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2009).

خامساً: الصحف:

1. ريما الصبان، "مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي، "*صحيفة الخليج*، 19 أكتوبر 1998.
2. سبيكة النجار، "أين نحن من المجتمع المدني العالمي؟ "*صحيفة الوقت*، العدد 591، الخميس 4 أكتوبر 2007.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية:

1. صدقة يحيى فاضل، "مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، "*صحيفة عكاظ*، العدد 1925، 2005. متاح على www.okad.com